

بذور الإخفاق الإقتصادي وتحديات المرحلة

● الحاجة مُلحة لتفحص ألب المشكلة الاقتصادية لكي لا تتكرر إخفاقات ما قبل وبعد الثورة، والمدهش ان العديد من ذوى الشأن فى دوائر المسئولية وخارجها يُحبذون العودة الى الأداء الاقتصادي للنظام السابق غير آخذين فى الاعتبار مطلب الجماهير الشعبية المساندة لطليعة شباب ثورة يناير 2011 بمجتمع اكثر عدلاً وبالقضاء على مسببات الفقر والبطالة والإقصاء الناجمة عن سياسات إقتصادية هى أساس المشكلة! أين اذن ممكن الخطأ؟

● أولاً فان النمو المرتفع فى سنوات ما قبل الثورة اعتمد على الاقتراض الكثيف من قبل الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة نتيجة تدنى مستوى الادخار الوطنى (13% من الناتج الاجمالى مقابل حوالى 40% فى الهند والصين) وكما ان الاستثمار الاجنبى المباشر الذى تم تشجيعه لسد الفجوة جاء فى معظمة فى صناعات تجميع أو للاستفادة من إتفاقية الكويز لدخول السوق الامريكى أو فى صناعات وخدمات موجهة للاستهلاك المحلى، وإنحصرت صادراتنا للمنافسة فى سوق القيمة المضافة المنخفضة لا العالية التى تتحقق من خلال المعرفة والتكنولوجيا والزيادة المطردة فى الانتاجية ، واعتمد هيكل الصناعة المصرية بقدر كبير على نسب أعلى من المكون الأجنبى عن المحلى مما يعنى انه كلما زاد إنتاجنا وارتفع النمو زادت الفجوة فى الميزان التجارى وزاد الضغط على سعر صرف العملة الوطنية ولولا الايراد الريعى من تحويلات المصريين فى الخارج وعائدات قناة السويس والسياحة لتدهور سعر الجنية منذ بداية الالفية ، وثانياً بالاضافة الى ذلك ونتيجة اعفاء الارباح المحققة فى البورصة من الضرائب – بينما العمل المنتج خاضع للضريبة- تحول هذا الكيان الاقتصادي المهم الى مرتع للمضاربة ولخروج الاموال ولتكوين ثروات ورقية مصطنعة وكان الأجدى النظر الى تجارب العالم حولنا فالصين مثلاً لم تتأثر بازمة جنوب شرق أسيا فى عام 1997 لانها ورغم فتح الباب واسعاً امام الاستثمار الاجنبى المباشر لبناء المصانع وايجاد فرص عمل فانها لم ترحب بالاموال الساخنة لادراكها انها تجلب معها عدم الاستقرار المالى ولا تحقق تنمية حقيقية والتجارب كثيرة فى هذا المضمار والتى تؤكد ان الدول التى حققت نمواً مستداماً والتى جذبت معظم الاستثمار الاجنبى المباشر فى العالم هى التى تدخلت

بضوابط على تدفقات الاموال الداخلة والخارجة ، و ثالثاً فان إستراتيجيتنا لم تحقق التوازن السليم بين الدولة والسوق وهو التوازن الذى يؤدى الى جودة النمو ، فالاسواق هى وسيلة وليست هدف حيث ان الهدف الاساسى هو تحقيق مستويات عالية من المعيشة للمواطنين ، وعليه فالمسئولية تقع على عاتق الحكومة للعمل فى ساحة الاقتصاد لتمكين التشغيل الكامل للقوى العاملة من خلال المشروعات العامة كثيفة العمالة ، فالاسواق وحدها غير قادرة على ذلك وبل لعل أهم إخفاق للسوق فى أدبيات الاقتصاد يتعلق بجزئية التشغيل الكامل ، ولا يمكن النظر الى البطالة على كونها مجرد نسب أو ارقام احصائية لاننا بهذه الطريقة ننزع الجانب الانسانى الخاص بحق المواطن فى العمل والامل ، وبالتالي فان القرار الاقتصادى للاختيار بين نسب للبطالة مقابل التضخم هو قرار سياسى لا يُترك لتكنوقراط البنك المركزى وحدهم ، وفى السويد على سبيل المثال فان إتحاد العمال ممثل فى مجلس ادارة البنك المركزى وأما فى الولايات المتحدة فميثاق البنك المركزى الفيدرالى لا يكتفى فقط بدور البنك فى تحقيق استقرار الاسعار وبل ايضاً فى تحفيز النمو والتشغيل بينما يركز قانون البنك المركزى عندنا على استقرار الاسعار فقط أى تحقيق نسبة منخفضة من التضخم دون الاشارة الى نسبة منخفضة من البطالة!

- ان تحديات المرحلة تتطلب رؤية إقتصادية بديلة تؤسس على حقيقة أوضاعنا وتأخذ العبرة من تجارب الآخرين ودروس السنوات الماضية ، وتتبنى أجندة للعدالة الاجتماعية تتمحور حول (1) الفرص المتكافئة للنشأ فى التعليم الجيد و(2) فرصة عمل لكل مواطن من خلال سياسات ماكرواقتصادية للتشغيل الكامل وايضاً لحماية العمل فالدول التى تتمتع بكفاءة عالية فى اداء الاسواق مثل السويد هى التى لديها أفضل حماية للعاملين و(3) إصلاح الحركة التعاونية وهى ركيزة مهمة لتوازن الاسواق ولتحقيق التكافى ، وفى السويد مرة أخرى على سبيل المثال لاتقل كفاءة محلات البقالة والجزارة التعاونية عن مثيلتها الخاصة ، وتلعب التعاونيات الزراعية فى كل انحاء العالم الدور الأهم فى التمويل والتسويق ، فتسويق المنتجات فى اعلى الدول الرأسمالية وهى الولايات المتحدة تسيطر عليه التعاونيات.

شريف دلاور